القضاء يحجز أموال الهاشمي تمهيدا لمحاكمته غيابيّا

الحكومة رفضت نقل الدعوى الى كردستان.. ومقرّر البرلمان يرجّح إجرائها في كركوك أو خانقين

اعلن النائب عن ائتلاف دولة القانون حسين الاسدي ان عدم تسليم نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي نفسه وتعذر تنفيذ قرار الهيئة القضائية، جعل مجلس القضاء الاعلى يرسل كتاب حجز امواله المنقولة وغير المنقولة الى وزارة المالية والدوائر المعنية تمهيدا لإحالته غيابيا على محكمة الجنايات. حسب تعبيره .

واضاف الاسدي في تصريح صحفي لـ(المدى) ان الهاشمي سيحاكم غيابيا وجماعته الحاضرين حضوريا والهاربين غيابيا وفق المادة ١٢١ من قانون اصول المحاكمات الجزائية لسنة ١٩٧١ المعدل. واشار الى انه ارسل كتاب منع سفره الى اقليم كردستان ووزارة الداخلية الاتحادية للحيلولة دون خروجه من العراق بعد صدور مذكرة القاء القبض عليه.

□ بغداد/ المدى

واوضح الاسدي ان مذكرة القاء القبض التي صدرت بحق طارق الهاشمي نائب رئيس الجمهورية من قبل هيئة قضائية مؤلفة من خمسة قضاة بتاريخ ٢٠١١/١٢/١٩ وفق المادة ٤/أ قانون مكافحة الارهاب لسنة ٢٠٠٥فمسؤولية احضاره امام الهيئة القضائية تقع على اعضاء الضبط القضائي وجميع افراد الشرطة.

واكد الاسدي ان مسألة نقل المحاكمة الى مكان آخر مختلفة عن اصل الموضوع على الرغم من ان نقلها الى اقليم كردستان ليس قانونيا وبيد مجلس القضاء الاعلى ضمن الحدود الادارية للمحافظات داخل الدولة العراقية عدا اقليم كردستان على ما فيه من اساءة وتشكيك بنزاهة القضاء الاتحادي في العاصمة بغداد وعلى العموم فاحضار المتهم امام قاضي التحقيق لا ربط له بنقل التحقيق ولذا وجب احضاره في هذه المرحلة وعد هاربا ما لم يسلم نفسه، والامتناع عن تسليمه من أي جهة كانت تستر وايواء له .الى ذلك، رجح مقرر مجلس النواب العراقي محمد الخالدي، موافقة مجلس القضاء الأعلى على طلب نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي بنقل محاكمته إلى محافظة كركوك أو قضاء خانقين بديالى، مشيرا إلى أن هاتين المنطقتين تعتبران حلا وسطا بين بغداد وإقليم كردستان، مؤكدا أن نقل المحاكمة سيتيح للهاشمي الدفاع عن نفسه كون السلطات في تلك المنطقتين موزعة بين الإقليم و المركز.

وقال محمد الخالدي إن "نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي طلب نقل محاكمته إلى محافظة كركوك، أو قضاء خانقين، بعد رفض المحكمة الاتحادية العليا طلب محاكمته في إقليم كردستان العراق"، مرجحا أن "يوافق مجلس القضاء الأعلى على طلب نقل المحاكمة إلى إحدى هاتين المنطقتين لأنهما تقعان ضمن حدود المحكمة الاتحادية".

وأضاف الخالدي وهو نائب عن القائمة العراقية أن "نائب رئيس الجمهورية يرغب بنقل محاكمته إلى كركوك أو خانقين كون هاتين المنطقتين تعتبران حلا وسطا بين بغداد وإقليم كردستان"، مبينا أن "الهاشمي يعتقد انه يستطيع الدفاع عن نفسه في هاتين المنطقتين لان سلطات إدارة هاتين المنطقتين موزعة بين الإقليم و المركز".

ويتواجد نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي الصادرة بحقه مذكرة اعتقال بتهمة الإرهاب، حاليا في إقليم كردستان العراق، بعد أن عرضت وزارة الداخلية العراقية، في الـ١٩ من كانون الأول الحالي، اعترافات لبعض حمياته بشأن قيامهم بأعمال عنف بأوامر منه، فيما أكد رئيس الجمهورية جلال طالباني، في الـ٢٤ من كانون الأول الماضي، أن الهاشمي موجود بضيافته وسيمثل أمام القضاء في أي وقت ومكان داخل العراق.

وطلب الهاشمي من مجلس القضاء الأعلى نقل محاكمته إلى إقليم كردستان العراق لعدم ثقته بحيادية القضاء في بغداد، وبعد رفض مجلس القضاء طلب الهاشمي نقل محكمته إلى محافظة كركوك أو قضاء خانقين في ديالى.

وقرر مجلس القضاء الأعلى في الـ٢٥ من كانون الأول الماضي، إعادة التحقيق في التهم الموجهة لنائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي الذي اجري من قبل قاض منفرد، فيما أعلنت الهيئة القضائية الخماسية أن مذكرة الاعتقال بحق الهاشمي صدرت بعد توثيق تحقيقات القاضي المنفرد. فيما اتهم زعيم القائمة العراقية إياد علاوي، أمس الاول، في رسالة وجهها إلى مجلس القضاء الأعلى، جهات حكومية لم يسمها باستخدام وسائل الإعلام الحكومية في التشهير ضد المتهمين قبل التحقيق معهم ومنها قضية الهاشمي، فضلا عن استغلال ملفات تمس أمن الدولة والتلويح بها لإسكات الخصوم بدلاً عن تقديمها للقضاء، فيما أكد سعي قائمته لتشكيل لجان برلمانية مشتركة بالتعاون مع الكتل السياسية لمراقبة التحقيقات الجنائية ضد السياسيين وملاحقة ملفات الإرهاب والفساد التي يتم التستر عليها ولم تعلن نتائج التحقيقات فيها.

وأعلنت العراقية، في ٢٤ كانون الأول الماضي عن تقديمها طلبا رسميا لنقل قضية الهاشمي إلى محاكم إقليم كردستان، فيما حمل الهاشمي خلال مؤتمر صحافي عقده في اربيل، في ٢٠ من كانون الأول الماضي رئيس الوزراء نوري المالكي مسؤولية اتهامه بـ"الإرهاب"، مؤكدا أنه مستعد للمثول أمام القضاء في حال تم نقل قضيته إلى إقليم كردستان، فيما أكد يوم الأحد الماضي ٢٥ كانون الأول الماضي أن الاتهامات التي وجهت إليه هي ابتزاز سياسي من قبل المالكي، وأشار إلى أن الأخير لديه قائمة لابتزاز خصومه وسينتقل باتهاماته إلى وزير المالية رافع العيساوي ورئيس البرلمان أسامة النجيفي، فيما اعتبر أن اتهامه سيعمق من شعور مكون معين بالمظلومية.

واعتبر رئيس مجلس النواب العراقي أسامة النجيفي، عرض الاعترافات بصمات صريحة للخطاب الطائفي وترويجه، مطالباً بتشكيل لجنة مشتركة تمثل جميع الكتل السياسية للإشراف على مراحل التحقيق.

فيما دعا رئيس الجمهورية جلال طالباني، إلى احترام عمل وتخصص القضاء العراقي والثقة به، مطالباً بعدم التدخل في شؤونه والطعن بقراراته، فيما وصف إصدار مذكرة اعتقال بحق نائبه طارق الهاشمي وعرض اعترافات عناصر حمايته في وسائل الإعلام بـ"القرارات المتسرعة".

وحذر رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي خلال مؤتمر صحافي عقده، في الـ٢١ من كانون الأول الماضي، حكومة إقليم كردستان من السماح لنائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي بالهروب، مؤكدا أن عدم تسليمه أو السماح له بالهروب سيثير المشاكل مع الإقليم، فيما طالبه بتسليم نفسه للقضاء العراقي.

الصدر لن يحضر المؤتمر الوطني

□ بغداد/ المدى

الصدر

اكد عضو كتلة الاحرار التابعة للتيار الصدري النائب عن التحالف الوطني جواد الجبوري أن زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر سيكون حاضراً بالمؤتمر الوطني الذي دعا اليه رئيس الجمهورية جلال طالباني من خلال ممثليه بالهيئة السياسية لكتلة الاحرار.

وقال الجبوري: أن زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر سيحضر الاجتماع من خلال ممثليه وهناك دائماً من ينوب عنه في ايصال افكاره ومقترحاته ومشاريعه ومواثيقه التي طالما ملأت الساحة السياسية وكان لها الصدى الايجابي في رسم العملية السياسية واعادة لحمة الشعب العراقي.

وأضاف: ليس من الضروري أن يكون السيد مقتدى الصدر حاضرا بشخصه وإنما بالضرورة أن يكون حاضرا بافكاره ومناهجه من خلال ممثليه في الهيئة السياسية وكتلة الاحرار،وتابع الجبوري:هناك الكثير من الحلول المتاحة امام القادة السياسيين للخروج من الازمة الحالية لان لديهم المهارة الكافية لايجاد الحلول للازمات واحتوائها.

وتشهد الساحة السياسية العراقية أزمة سياسية كبيرة، تتمثل بإصدار مذكرة قبض بحق نائب رئيس الجمهورية القيادي في القائمة العراقية طارق الهاشمي، وتقديم رئيس الوزراء نوري المالكي طلبا إلى البرلمان بسحب الثقة عن نائبه القيادي في القائمة العراقية أيضا صالح المطلك، الأمر الذي دفع القائمة العراقية بزعامة إياد علاوي إلى تعليق عضويتها في مجلسي الوزراء والنواب، وتقديمها طلبا إلى البرلمان بحجب الثقة عن رئيس الحكومة نوري المالكي، وتتزامن هذه الأزمة مع الانسحاب الأميركي من البلاد، والذي حذر الكثيرون من خطورته على البلاد.

فيما تشهد العلاقات بين ائتلافي رئيس الوزراء الأسبق إياد علاوي ورئيس الوزراء الحالي نوري المالكي توتراً يتفاقم بمرور الوقت في ظل بقاء نقاط الخلاف بينهما عالقة دون حل، كما وتدور خلافات بين الجانبين على خلفية العديد من المواضيع منها اختيار المرشحين للمناصب الأمنية في الحكومة، كذلك حول تشكيل مجلس السياسات الإستراتيجية، الذي اتفقت الكتل على تأسيسه في لقاء اربيل، ولم تتم المصادقة على قانونه حتى الآن، فضلاً عن تصريحات يطلقها رئيس الحكومة وأعضاء في كتلته تشكك بأهمية المجلس ودوره وعدم دستوريته، حتى وصل الأمر إلى حد أن قال المالكي أن لا مكان للمجلس في العراق.

رومانيا تنفي عراقيّا متورّطا بإدخال عناصر في القاعدة

□ بغداد/ المدى

اعلن مكتب المفتش العام للشرطة الرومانية، ان مكتب المدعي العام في محكمة بوخارست في رومانيا اصدرت حكما يقضي بإبعاد العراقي محمد علي الدليمي لمدة ١٥ عاما الى خارج الاراضي الرومانية لتسهيله دخول خمسة عراقيين مرتبطين بالقاعدة.

وذكر بيان لمكتب المفتش العام التابع للشرطة الرومانية نشر على الموقع الرسمي للنيابة الرومانية واطلعت عليه "شفق نيوز" ان "السلطات الامنية في رومانيا قامت باعتقال شخص عراقي مشتبه بتسهيله دخول خمسة عراقيين مرتبطين بالقاعدة مطلوبين للتحقيق بتهم تتضمن تورطهم بهجمات ارهابية داخل العراق".

البيان الذي نشر بتأريخ ١٢/ ٣٠ من العام الماضي اوضح ان "الشخص العراقي من المحتمل ان يكون استخدم هويته الحقيقية او هويات مزورة صادرة من قبل شركاته الوهمية الاربعة التي اسسها خصيصا لغرض اصدار سمات الدخول واوراق الاقامة (المزورة) للعراقيين الذين يدخلون رومانيا بصورة غير شرعية".

وبين البيان ان "هذا الشخص قام بتسهيل اجراءات الاقامة والدخول لخمسة عراقيين رغم علمه بتورطهم بأعمال ارهابية لصالح تنظيم القاعدة في العراق".

واضاف البيان ان "التهمة التي يواجهها هذا العراقي هي الاشتراك بأنشطة اجرامية عن طريق تسهيل دخول ارهابيين الى الاراضي الرومانية وفق المادة ٣٣ من قانون ٥٣٥ لعام ٢٠٠٤ لمنع ومكافحة الارهاب".

ولفت البيان الى ان "قسم الجريمة المنظمة في الشرطة فرع مكافحة تمويل الارهاب وغسيل الاموال قبضت عليه"، مشيرا الى ان "العراقيين الخمسة ليس لهم اثر في رومانيا بالوقت الحالي".

وتابع البيان ان "الشخص العراقي تم اتهامه سابقا بممارسة انشطة غير مشروعة بسبب انشائه لمنظمة غير رسمية ادخلت عراقيين الى رومانيا بصورة غير شرعية ومنحتهم الاوراق اللازمة مزورة لدخولهم واقامتهم في رومانيا".

واصدرت المحاكم الرومانية على نحو ٢٥٠ عراقي في رومانيا أحكاما بالعقوبات نتيجة دخولهم غير الشرعي الى رومانيا وتتراوح الاحكام ما بين السجن من ستة اشهر الى اربع سنوات.

و أوضح البيان ان "مكتب المدعي العام في محكمة بوخارست في رومانيا اصدر حكما يقضي بإبعاد العراقي لمدة ١٥ عاما عن الاراضي الرومانية لاسباب تتعلق بالامن القومي وبسبب دخوله عن طريق الاحتيال الى رومانيا" بحسب ما ورد في الحكم.

وكانت وسائل الاعلام الرومانية قد ذكرت ان محمد علي الدليمي العراقي الجنسية دخل الى رومانيا منذ عام ٢٠٠٦ ونال سمة الدخول كرجل اعمال بهوية مزورة وانشأ اربع شركات وهمية وهو مطلوب قضائيا لارتكابه اعمالا ارهابية في العراق وتزوج الدليمي من رومانية بعد فترة وجيزة من دخوله وطلقها بعد ذلك ولديه ثلاثة اطفال تحت سن ١٨ سنة.

يذكر ان بعض الصحف الرومانية ذكرت ان الخمسة عراقيين المنتمين الى القاعدة والذين لم تعثر عليهم السلطات الرومانية هم عمر فريد احمد وفلاح سالم وعقيل محمد ذياب وعمر (ك خ) ومنتصر (ك خ).

خلافات تضرب العراقيّة في مجالس محافظات الجنوب

النجف تستكمل مسلسل الانسحابات من القائمة.. والمتحدث باسم علاوي: المنشقون تآمروا علينا

□ بغداد/ المدى

اتهمت حركة الوفاق الوطني العراقي بزعامة إياد علاوي أمس جهة سياسية نافذة لم تسمها بدعم المنشقين عنها والتآمر عليها، داعية تلك الجهة إلى الركون للتنافس الشريف والالتزام الأخلاقي في حماية التعددية السياسية، فيما أشارت إلى أن المنشقين عنها ارتضوا المتاجرة بأنفسهم بثمن بخس يظهر إفلاس الجهة الراعية لهم .

وقال المتحدث الرسمي باسم حركة الوفاق الوطني العراقي هادي والي الظالمي في بيان صدر امس وتلقت "المدى" نسخة منه إن "جهة سياسية نافذة دأبت في الآونة الأخيرة على استدراج بعض من استهوته الأضواء الخادعة أو ممن شرع أبوابه أمام ريح الخيانة ممن حسب على المشروع الوطني"، مبينا أن تلك الجهة "أعدت لهم المؤتمرات الصحافية في القاعات الفخمة للمزادات السياسية الرخيصة ليزايدوا على حركة الوفاق الوطني وأمينها العام إياد علاوي وتاريخهما النضالي في مقارعة الدكتاتورية وبناء الدولة الوطنية المدنية".

وكان رئيس حركة الوفاق الوطني في محافظة النجف محمد الموسوي أعلن خلال مؤتمر صحافي عقده، امس، عن انسحاب الحركة من القائمة العراقية وانضمامها إلى حركة أبناء العراق للتغيير، عازيا سبب الانسحاب إلى الإقصاء والتهميش والتوجه الطائفي لدى قادة القائمة وفقدان التوازن في التعامل مع قضية نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي، فيما أكد حركة أبناء العراق للتغيير أن ممثلي العراقية في العديد من المحافظات سينضمون إليها قريبا.

وأضاف الظالمي أن "تلك الجهة السياسية النافذة تستحوذ على الكثير من المال العام وتبدده في شراء ذمم النافخين في بوق السلطان، أو البلطجية استعدادا لقمع أصوات الحرية كما حدث في ساحة التحرير"، مشيرا إلى أن "تلك الجهة وعوضاً من أن تنشغل في الشأن العام والعمل على المصلحة الوطنية بما يمليه الواجب، كرست انشغالاتها في التأسيس لدكتاتورية كارتونية، غافلة عن أنها تنسج عالما من الوهم لا وجود له إلاّ في وعيها الظلامي".

وأشار الظالمي إلى أن "تلك الاحابيل الهزيلة لن تنطلي على احد، فالحركة قد اجتازت مؤامرات أكثر شراسة وخرجت منها اصلب عودا، وهي تنسج في ضمير العراقيين ووجداناتهم في ذات الوقت الذي تبني تنظيماتها على الأرض"، داعيا "تلك الجهة السياسية بالركون إلى التنافس الشريف من خلال مصاديق الانتماء للوطن الواحد الكبير وشعبه الواحد المتعايش بسلام على مر العصور".

وطالب المتحدث باسم حركة الوفاق تلك الجهة بـ"الالتزام الاخلاقي والدستوري في صون وحماية التعددية السياسية، والكف عن أساليب إذكاء الكراهية والإيذاء التي اتبعتها إزاء كل شركائها السياسيين والوطنيين من دون استثناء"، محذرا من أن تلك الجهة السياسية "ستجد نفسها في عزلة من الجميع وهي تنسف كل أسس الثقة والتآخي التي تفرضها وحدة العمل السياسي والوطني".

وأكد الظالمي أن "حركة الوفاق الوطني العراقي تقود اليوم مشروع الدولة المدنية الديمقراطية بقوة اكبر وثقة أعظم بتلاحم صميمي مع كل العراقيين"، داعيا "الشعب العراقي إلى التنبه للأساليب الرخيصة التي تهدف إلى الإيهام بضعف الحركة أو حصول انشقاقات فيها، من خلال تكرار عرض ذات الوجوه".

وتابع المتحدث باسم حركة الوفاق أن تلك الوجوه "ارتضوا المتاجرة بأنفسهم بثمن بخس في سيرك متنقل، بما يظهر إفلاس الجهة الراعية لهذا التهريج وانهماكها بالتآمر على الآخرين بديلا عن خدمة العراقيين والسهر على وحدتهم وتحقيق الديمقراطية الناجزة لهم"، مشيرا إلى أن "ثلث الشعب العراقي تحت خط الفقر، ويتسول مئات الآلاف من الشباب لأغنى بلد نفطي فرصة عمل في ظروف مذلة عند أبواب الدوائر والمؤسسات الرسمية".

وكان أعضاء حركة الوفاق في محافظة ذي قار أعلنوا، في الـ٢٦ من كانون الأول الماضي، الانسحاب الكامل من الحركة والقائمة العراقية نتيجة الأخطاء والممارسات التي انتهجتها قيادة القائمة العراقية مؤخرا بما فيها عمليات التهميش والإقصاء والتوجه الطائفي تجاه قيادات وكوادر ومرشحي الحركة والقائمة العراقية في مناطق الفرات الأوسط والجنوب، فيما أكدوا تشكيل حركة جديدة باسم حركة ابناء العراق للتغيير.

فيما اتهمت حركة الوفاق الوطني بزعامة إياد علاوي في حينها، المنشقين عنها باستغلال التطورات التي يمر بها البلد، مؤكدة أن أعضاءها يتعرضون لأساليب الترويع والترهيب التي تمارسها بعض الجهات النافذة.

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام
غادة العاملي
نائب رئيس التحرير
عدنان حسين
مدير التحرير
علي حسين
سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي
المدير الفني
خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١ هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي دمشق. شارع كرجية حداد ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦ هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩ بيروت. الحمرا.شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون